

Distr.: General  
5 March 2013  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهة من رمطان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. ويرد في ضميمه هذه الرسالة تقرير مفوض الاتحاد الأفريقي عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ويبلغ المفوض مجلس الأمن في هذه الرسالة بأن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يؤيد خيار تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويحث مجلس الأمن على أخذ مقررات مجلس السلام والأمن في الاعتبار في سياق مداواته بشأن القرار المقبل في ما يتعلق بالحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأرجو ممتنا أن تفضلوا بعرض هذا الطلب على نظر أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون



## المرفق

رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من مفوض  
الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن

بالنيابة عن رئيس المفوضية، أود أن أحيل إليكم طيه البلاغ الذي اعتمد في الاجتماع ٣٥٠ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، للنظر في نتائج الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وكما تعلمون، اقتضى إجراء هذا الاستعراض التطور المشجع الذي شهدته الحالة في الصومال، من حيث الأمن والعملية السياسية على حد سواء. ويسعى إلى تكييف تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ودور الاتحاد الأفريقي مع الحقائق الجديدة على أرض الواقع وتقديم دعم أفضل للجهود التي تبذلها السلطات الصومالية من أجل تحقيق استقرار الأوضاع.

واستناداً إلى توصيات الاستعراض، ومع مراعاة العوامل المهمة الأخرى، أيد مجلس السلام والأمن خيار تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيطلب تنفيذ هذا الخيار تحسين مجموعة تدابير الدعم لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها.

وبما أن مجلس الأمن يجري مشاورات بشأن قراره المقبل عن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإننا نأمل في أن يُؤخذ في الاعتبار على النحو المناسب ما قرره مجلس السلام والأمن وما قدم من طلبات إلى هذا الجهاز. وأود أن أضيف أنه طوال عملية الاستعراض، أجرى الاتحاد الأفريقي مشاورات وثيقة مع الأمم المتحدة، ولا سيما إذا كانت بصدد القيام بعملية مماثلة. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة وتقرير الاتحاد الأفريقي عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المرفق بالرسالة على أعضاء مجلس الأمن لمعلوماتهم واتخاذ الإجراءات، حسب الاقتضاء.

ولا شك في أن الصومال أحرز تقدماً هائلاً على مدى الأشهر الماضية. غير أن الحالة ما زالت هشة للغاية ومن الممكن بسهولة أن يتبدد ما تحقق من مكاسب. وبناء على ذلك، ستكون الجهود المتواصلة والمنسقة المبذولة من الجميع والأمم المتحدة حاسمة في الأشهر والسنوات المقبلة. وينبغي ألا يُدخر جهد في سبيل مواصلة المشاركة الدولية في الصومال وزيادتها، وذلك لضمان أن تتحقق النتائج المتوقعة من الاستثمارات.

وأود أن أؤكد مجدداً عظيم امتنان الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن عما يقدم من دعم، ولالتزامكم الشخصي والتزام الأمانة العامة.

(توقيع) رمطان لعمامرة

مفوض السلام والأمن

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

## تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

### أولا - مقدمة

١ - شهدت الحالة في الصومال تغييرا جوهريا بنقل السلطة من الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى حكومة الصومال الاتحادية مع انتخاب رئيس جديد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وما كان لخريطة الطريق الانتقالية أن تنفذ بنجاح لولا الالتزام الكبير من جانب كل من قوات الأمن الوطني الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الدفاع الوطني الإثيوبي وشركائهم الدوليين وما قدموه من تضحيات هائلة من أجل تعزيز الأمن. وقد استلزمت هذه التطورات المهمة في الصومال أن يقوم الاتحاد الأفريقي وشركاؤه الدوليون باستعراض استراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٢ - والهدف من الاستعراض الاستراتيجي للبعثة هو تحديد أفضل السبل التي يمكن أن تواصل بها البعثة الإسهام في تحقيق الاستقرار في الصومال ومواءمة أنشطتها مع أولويات حكومة الصومال الاتحادية.

٣ - وللإضطلاع بالاستعراض، عينت مفوضية الاتحاد الأفريقي فريق خبراء يتألف من خمسة أعضاء برئاسة البروفيسور إبراهيم غمباري<sup>(١)</sup>. وقدم الدعم لفريق الاستعراض أمانة تتألف من موظفين مدنيين وأفراد شرطة وأفراد عسكريين من البعثة وشعبة عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، شارك في الاستعراض أربعة من كبار مسؤولي حكومة الصومال الاتحادية.

٤ - وتشاور الفريق مع رئيس الصومال والأعضاء الرئيسيين في مجلس الوزراء في مقديشو، ومع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة ومع الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣. كما تشاور مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد

(١) كان الأعضاء الآخرون للفريق هم الفريق أول (ر.ت.د) لويس م. فيشر، والسيد ميلوغيتا جيبريهووت بيرهي، والدكتور سيدريك دي كونينغ، والعقيد (ر.ت.د) فيستس ب. أبوغايي.

الأفريقي في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين، ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

## ثانياً - تحليل استراتيجي مقتضب للتطورات في الصومال

٥ - هيأت المكاسب الأمنية الكبرى التي تحققت في الصومال خلال الأشهر الـ ١٨ الأخيرة بيئة مواتية لإنهاء الفترة الانتقالية بنجاح وإنشاء حكومة الصومال الاتحادية. وأتاحت هذه التطورات فرصة استراتيجية للمجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم، بسبل مبتكرة وملموسة، إلى حكومة الصومال الاتحادية بغية تعزيز عملية السلام. ونقل السلطة سلمياً إلى حكومة الصومال الاتحادية الذي تم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ينهي بصورة ناجحة الفترة الانتقالية التي دامت ٨ سنوات وبدأت في عام ٢٠٠٤. وأتاح الواقع السياسي الجديد والمكاسب العسكرية التي تحققت مؤخراً ضد حركة الشباب لحكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي فرصة استراتيجية لتعزيز المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت حتى الآن، وذلك من خلال الاستثمار في استعادة سلطة الدولة وتوسيع نطاقها من خلال الإدارة الفعالة وسيادة القانون وتقديم ثمار السلام.

٦ - ولاحظ فريق الاستعراض أن الحكومة وضعت إطاراً للسياسات يقوم على ست ركائز وأنها تعتزم استعراض الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار.

### إطار السياسات القائم على ست ركائز

٧ - استراتيجية الركائز الست إطار شامل للسياسات وضعه رئيس الصومال من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة إعمار الصومال، وينبغي للاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي أن ينسقا دعمها حول هذا الإطار. وتمثل الركائز الست في ما يلي:

(أ) **الاستقرار التام** - هيمنة القانون والحوكمة الرشيدة، بما يشمل سيادة القانون والأمن؛

(ب) **الانتعاش الاقتصادي** - سبل العيش والهيكل الأساسية الاقتصادية؛

(ج) **بناء السلام** - المصالحة الاجتماعية من خلال بناء جسور الثقة؛

(د) **تقديم الخدمات** - الصحة والتعليم والبيئة؛

(هـ) **العلاقات الدولية** - إقامة علاقات التعاون وتحسين صورة البلد؛

(و) **وحدة البلد وسلامته** - سعي الجميع إلى تحقيق مستقبل أفضل.

## الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار

٨ - تنص الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار على اتخاذ إجراءات ذات أولوية فورية وفي الأجلين المتوسط والطويل من أجل تعزيز مؤسسات الأمن وقطاع العدل في الصومال. وتبين الخطة بإيجاز الرؤية المتصلة بالأمن القومي في الصومال على النحو التالي:

”أن يكون الصومال المتحد آمنا ولديه قدرات، يعيش في سلام دائم مع نفسه ومع جيرانه؛ وينعم بعودة الأمن وإمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون؛ ويتمسك بما لمواطنيه من حقوق الإنسان؛ ويخضع للمساءلة، وقادرا على الدفاع عن دستوره وشعبه ووحدته وسلامته الإقليمية“.

٩ - أما الأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار فهي كالتالي:

- (أ) كفالة مستويات أعلى من الأمن ووضع سياسات واستراتيجيات العدل وآليات التنسيق؛
- (ب) إعادة بناء وكالات ومؤسسات للدفاع/الجيش والأمن والعدل وفيالق الحرس تكون ميسورة من حيث التكلفة وتنسجم بالخضوع للمساءلة والمهنية؛
- (ج) ضمان فعالية الشراكة والتنسيق بين مؤسسات/وكالات الأمن والعدل الحكومية وغير الحكومية؛
- (د) زيادة إشراك ومشاركة البرلمان ومنظمات المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى تحقيق أمن الصومال وتنمية قطاع العدل؛
- (هـ) تعزيز ومواصلة ما يقدم من دعم دولي لتحقيق الاستقرار في الصومال.

## الحالة الأمنية

١٠ - ما زال جزء كبير من الصومال خاضعا لسيطرة حركة الشباب وما زال تحقيق الانتعاش الكامل في جميع أراضي البلد يتطلب قدرا كبيرا من الجهود المتواصلة. وقد حددت حكومة الصومال الاتحادية إنعاش المناطق المتبقية كأولوية من الأولويات الرئيسية. ومع ذلك، تدرك الحكومة أنه يجب إقامة توازن بين تعزيز المكاسب التي تحققت وزيادة توسيع نطاق المناطق الخاضعة لسيطرتها.

١١ - وتحسنت الحالة الأمنية في الصومال كثيرا في المناطق المستعادة حتى الآن، ولكنها ما زالت هشة ويمكن أن تتبدد المكاسب إذا لم يجر تعزيزها. وتكمن المخاطر الرئيسية في انعدام مؤسسات حكومية فعالة قادرة على تقديم خدمات الدولة وتسوية النزاعات بين

العشائر. وتزداد الحالة تفاقمًا بفعل استغلال حركة الشباب للوضع، ناهيك عن القرصنة واللصوصية والخروج على القانون.

١٢ - وتتعرض حركة الشباب لضغوط متزايدة بسبب الخسائر الفادحة والمنازعات الداخلية على القيادة، وكذلك بسبب عدم القدرة على دفع أجور المقاتلين نتيجة فقدان المصادر الرئيسية للإيرادات. ونتج عن هذا اضطراب حكومة الصومال الاتحادية والبعثة إلى إدارة شؤون المنشقين والأسرى دون خطة شاملة.

### الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

١٣ - ما زالت الحالة الإنسانية في الصومال متأزمة. فالفقر وسوء التغذية منتشران وما زالت أجزاء كبيرة من المناطق الريفية عرضة لأحوال الطقس المتغيرة. ويوجد حالياً ١,١ مليون نسمة من المشردين داخلياً في الصومال ومليون لاجئ في البلدان المجاورة. ويواجه المشردون داخلياً في الصومال تحديات كبرى من حيث الحماية تشمل الانتهاكات والجرائم وتحويل المساعدة وعمليات الإخلاء القسري.

١٤ - ومع ذلك، تحسن الوضع من حيث السلامة وأحوال المعيشة في المناطق المستعادة. وقلت بشكل كبير الهجمات التي تُشن على العاملين في المجال الإنساني. وثمة زيادة ملحوظة في الأنشطة الاقتصادية. ويعود الناس بأعداد كبيرة إلى مقديشو والمناطق الأخرى، والعديد منهم يبنون منازلهم من جديد ويشاركون في الأنشطة التجارية.

### التعاون والشراكات على الصعيد الدولي

١٥ - يقوم عدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك الشركاء الثنائيون، بدعم عملية السلام في الصومال. والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي شريكان رائدان على المستوى الإقليمي، وقد قاما بدور رئيسي في العملية التي أدت إلى إنشاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية في عام ٢٠٠٤. وتقوم الأمم المتحدة بدور هام في الصومال منذ تسعينيات القرن الماضي. وفي الآونة الأخيرة، يسرت المنظمة المرحلة الانتقالية عن طريق مكتبها السياسي للصومال.

١٦ - وتحصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على دعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك من الشركاء الثنائيين. ولكن مساهمات التمويل هذه لا تغطي سوى مناطق وفترات محددة؛ وبالتالي، لا يزال تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي متقلبا ولا يُعول عليه. وتفاقت مشاكل تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلباً على شركاء الاتحاد الأفريقي.

١٧ - ولاحظ فريق الاستعراض أن هناك حاجة لتعزيز الاتساق وإمكانية التنبؤ في ما يتعلق بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى الصومال، بما في ذلك إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأعربت حكومة الصومال الاتحادية من جانبها عن شعور بالإحباط لارتفاع تكاليف المعاملات المتصلة بضرورة التعامل مع مجموعة غير مترابطة ومتباينة للغاية من الشركاء الدوليين الثنائيين ومتعددي الأطراف.

١٨ - ولاحظ فريق الاستعراض من المشاورات التي أجراها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، التحديات التالية:

- (أ) تعذر التنبؤ بالتمويل؛
- (ب) عدم كفاية الدعم اللوجستي في المناطق المستعادة حديثاً؛
- (ج) عدم تنسيق التمويل والدعم المقدمين من الشركاء؛
- (د) الافتقار إلى الشفافية في إدارة مساهمات الشركاء؛
- (هـ) نقص التمويل الموجه إلى بناء قدرات مؤسسات الدفاع والسلامة العامة في الصومال؛
- (و) عدم كفاية التمويل للمشاريع سريعة الأثر الذي يمكن أن يدعم المشاريع العاجلة، ويسهم في تحقيق فوائد ملموسة من السلام في المناطق المستعادة حديثاً؛
- (ز) عدم كفاية ما نُشر واعتمد من موظفين وموارد والتأخير في ذلك؛
- (ح) الافتقار إلى القدرات الجوية.

### ثالثاً - تقييم ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

١٩ - صممت ولاية البعثة في البداية لتقديم الدعم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال في مساعيها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد وتعزيز الحوار والمصالحة؛ ولتيسير تقديم المساعدة الإنسانية؛ وهيئة الظروف المواتية للإعمار والتنمية في الأجل الطويل. وجرى استعراض الولاية على فترات منتظمة، على سبيل المثال في الآونة الأخيرة لكي تشمل الدعم المقدم إلى حكومة الصومال الاتحادية عن طريق قرار مجلس الأمن ٢٠٧٣ الذي اتخذ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ومددت بموجبه ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي حتى ٧ آذار/مارس ٢٠١٣، إلى حين إجراء هذا الاستعراض الاستراتيجي.

## العنصر المدني

٢٠ - يشمل العنصر المدني في بعثة الاتحاد الأفريقي الشؤون السياسية والشؤون المدنية، والشؤون الإنسانية، والإعلام، والمسائل الجنسانية وقدرات التحليل والتخطيط للبعثة. وكان الموظفون المدنيون يؤدون وظائفهم من نيروبي حتى تحسنت الحالة الأمنية وجرى نشرهم في مقديشو في عام ٢٠٠٩. وأسهم العنصر المدني لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى حد كبير في إنهاء الفترة الانتقالية بنجاح، وذلك عن طريق تقديم المشورة والتيسير وبناء القدرات في المجال السياسي، وتقديم الدعم في مجال الحوكمة سواء في مقديشو أو على الصعيد الوطني، وكذلك بتيسير المساعدة الإنسانية.

٢١ - ومن الضروري تعزيز العنصر المدني لبعثة الاتحاد الأفريقي لتمكينه من دعم جهود التوطيد وتحقيق الاستقرار التي تبذلها البعثة في المناطق المستعادة من حركة الشباب، بما يشمل نواحي الحوكمة والمصالحة وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والإنعاش المبكر على صعيد المجتمعات المحلية.

## العنصر العسكري

٢٢ - حقق العنصر العسكري لبعثة الاتحاد الأفريقي نجاحا كبيرا على مستوى العمليات. ولكن، بقوام القوة الحالي ودون عناصر المضاعفة والتمكين الحاسمة، مثل قوة الحرس والأصول الجوية، ستواجه البعثة قيودا في قدرتها على توسيع منطقة عملياتها. وبدون عناصر المضاعفة والتمكين هذه، ستحتاج البعثة إلى قوات إضافية، إذا كان لها أن توسع منطقة عملياتها. ولن تتمكن البعثة من استعادة المناطق المتبقية إلا بعد أن تكتسب قوات الأمن الوطني الصومالية القدرات اللازمة لتولي المسؤولية عن الأمن في المناطق المستعادة.

٢٣ - وبالتالي فإحدى الفرضيات الهامة هي أن تحصل حكومة الصومال الاتحادية على الدعم الذي يلزمها لكي تعزز بشكل كبير قدرات قوات الأمن الوطني الصومالية على نحو يمكنها من تسلم مسؤولية الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت نفسه، يلزم تعزيز قدرة البعثة على تنظيم التدريب وتقديم الدعم لبناء قدرات قوات الأمن الوطني الصومالية. غير أنه في الوقت الراهن، لا يوجد لدى البعثة فريق تدريب متفرغ لهذه المهمة.

٢٤ - وتبقى إذن هناك حاجة ماسة إلى عوامل المضاعفة والتمكين كي تنجز البعثة ولايتها. ويمكن استخدام هذه الأصول والقدرات لاستهداف الموارد الاستراتيجية لحركة الشباب، ولتوفير غطاء جوي لقوافل الإمدادات، ومساعدة القوة في الوصول إلى المناطق التي ليس فيها حاليا إلا حضور محدود للبعثة إن وجد أصلا.

## عنصر الشرطة

٢٥ - تتمثل ولاية عنصر شرطة البعثة في وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة لدعم قوة الشرطة الصومالية من أجل بناء قدراتها التشغيلية والتدريبية والإدارية والتنظيمية؛ وإعادة تجهيز الهياكل الأساسية للقوة وإصلاحها، وتعبئة مواردها وإدارتها. ويطلب من شرطة البعثة أيضا إنفاذ حفظ النظام العام وحماية المواطنين الصوماليين، ولا سيما الفئات الضعيفة.

٢٦ - ويبلغ قوامها المأذون به ٦٨٠ فردا. وقد نشرت حاليا ٣٦٢ فردا من أفرادها يمثلون وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة قوام كل منهما ١٤٠ فردا، و ٧٦ فردا من أفراد الشرطة، وفريق قيادة عليا مؤلف من ٦ ضباط. ولذلك، لا بد من نشر القوام المأذون به لكي تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها بشكل كامل.

## دعم البعثة

٢٧ - لدى بعثة الاتحاد الأفريقي هيكل دعم معقد يشمل مجموعة محدودة من عناصر الدعم اللوجستي للأمم المتحدة تقدم عن طريق مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والدعم الثنائي المقدم إلى الاتحاد الأفريقي لتلبية الاحتياجات التشغيلية العامة لجميع أفراد البعثة، والدعم الثنائي المقدم من البلدان التي تساهم في البعثة بوحدات شرطة وقوات عسكرية. وفي الوقت الحاضر، تقدم مجموعة عناصر دعم البعثة إلى ١٧ ٧٣١ فردا عسكريا و ٧٠ موظفا مدنيا. وأسهمت مجموعة عناصر الدعم اللوجستي التي تقدمها الأمم المتحدة إلى حد كبير في النجاح الذي حققته البعثة، ولكنها محدودة من حيث نوع الدعم الذي يمكنه تقديمه. وسيلزم تعزيزها إذا أريد لها أن تتمكن من دعم عمليات البعثة، بالحجم والوتيرة والكثافة المطلوبة لتوسيع عملياتها في جميع أنحاء الصومال.

## رابعاً - الدعم المقدم إلى مؤسسات الدولة

٢٨ - ترتبط الغاية النهائية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ارتباطا وثيقا بتنمية القدرة المؤسسية لحكومة الصومال الاتحادية، بحيث تتمكن مؤسساتها الحكومية الرئيسية من ضمان العدالة وسيادة القانون والحوكمة الفعالة وتقديم الخدمات العامة الأساسية.

٢٩ - ولتحقيق الهدف الحاسم المتمثل في تعزيز قدرة مؤسسات الدفاع والسلامة العامة، يلزم ما يلي:

(أ) أن تقوم حكومة الصومال الاتحادية باستعراض الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار وآليات تنفيذها، لكي تشكل خريطة طريق شاملة لبناء القدرات؛

(ب) أن تنشئ أفرقة ومرافق للتدريب في كل قطاع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تحديد بلدان المنطقة التي لديها مرافق قائمة يمكنها تقديم التدريب المتخصص؛

(ج) أن تعمل حكومة الصومال الاتحادية، بدعم من الشركاء الدوليين، على تعيين موظفين إضافيين وتدريبهم؛

(د) أن تعمل حكومة الصومال الاتحادية، بدعم من الشركاء الدوليين، على توفير موارد مكرسة للمعدات والنزي الرسمي والرعاية الطبية وصرف الأجور لمؤسسات الدفاع والسلامة العامة.

### إدارة شؤون المقاتلين الذين وضعوا أسلحتهم

٣٠ - ينقسم المقاتلون الذين وضعوا أسلحتهم إلى فئتين، فئة الذين قبض عليهم أو اعتقلوا أثناء القتال، والفئة الأخرى هم من استسلموا لبعثة الاتحاد الأفريقي أو قوات الأمن الوطني الصومالية. وقامت حكومة الصومال الاتحادية، بالتعاون مع البعثة وشركاء آخرين، بوضع خطة يلزم إدخال تحسينات عليها من أجل وضع استراتيجية شاملة.

## خامساً - التوصيات

### التوجيه الاستراتيجي

٣١ - استناداً إلى التحليل الاستراتيجي وإلى تقييم بعثة الاتحاد الأفريقي والمشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة، ظهرت خمسة عوامل رئيسية ينبغي مراعاتها عند النظر في ما سيقدم مستقبلاً من دعم إلى عملية السلام في الصومال وبخاصة إلى حكومة الصومال الاتحادية:

(أ) **تحسين الاتساق في الدعم:** دعت حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين إلى تعزيز الاتساق وإمكانية التنبؤ في ما يتعلق بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، وأعربت عن شعور بالإحباط لارتفاع تكاليف المعاملات المرتبطة بضرورة التعامل مع مجموعة غير مترابطة ومتباينة للغاية من الشركاء الدوليين الثنائيين ومتعددي الأطراف.

(ب) **إتاحة تمويل يمكن التنبؤ به:** هناك شعور عام بالإحباط إزاء عدم إمكانية التنبؤ بالتمويل الذي ستحصل عليه بعثة الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي يفرض إلى حالة من عدم اليقين والهشاشة في ما يتعلق بتوظيف عملية السلام في الصومال. ومن ثم ينبغي تنظيم أية

بعثة مقبلة بحيث يمكن التنبؤ بترتيبات تمويلها على نحو كاف، وذلك لتجنب أي تأثير سلبي على هشاشة عملية السلام الصومالية.

(ج) **توطيد الأمن:** تحسنت الحالة الأمنية في الصومال في المناطق التي تمت استعادتها حتى الآن، ولكنها مازالت هشة، ويمكن أن تتبدد المكاسب التي تحققت حتى الآن ما لم يتم ترسيخها. وتتمثل المخاطر الرئيسية في غياب المؤسسات الحكومية الفعالة القادرة على تقديم الخدمات الحكومية وتسوية النزاعات بين العشائر.

(د) **استرداد الأراضي:** لا يزال جزء كبير من الصومال تحت سيطرة حركة الشباب، ولا يزال يلزم بذل جهد كبير ومتواصل لاسترداد ما تبقى من الأراضي. وقد حددت حكومة الصومال الاتحادية استرداد الأراضي المتبقية كأولوية من الأولويات الرئيسية. غير أن الحكومة تدرك أنه يجب المحافظة على توازن بين تعزيز المكاسب المتحققة وتوسيع نطاق المناطق الخاضعة لسيطرتها.

(هـ) **إنفاذ السلام بقوة:** تحتاج بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قدرات كبيرة لإنفاذ السلام من أجل دعم حكومة الصومال الاتحادية في جهودها الرامية إلى استعادة المناطق التي ما زالت تحت سيطرة حركة الشباب، وكذلك توطيد المناطق التي تمت استعادتها بالفعل.

٣٢ - واستنادا إلى هذه العوامل الرئيسية يوصي فريق الاستعراض بضرورة أن تكون أي بعثة مقبلة تهدف إلى دعم حكومة الصومال الاتحادية بعثة متكاملة ومدعومة بالكامل، وأن يكون لها توجه استراتيجي واضح، ولا بد من وجود آلية تكفل التنسيق الفعال على جميع المستويات في ما بين الشركاء الدوليين وحكومة الصومال الاتحادية.

### المجهود الرئيسي

٣٣ - يكمن المجهود الرئيسي المبذول من أجل توطيد السلام في الصومال في توفير الأمن والحوكمة الفعالة وسيادة القانون والخدمات الأساسية. ومن شأن الحوكمة الفعالة أن تتيح لشعب الصومال اختيارا واضحا بين التطرف والخروج على القانون من جهة، والسلامة والعدل من جهة أخرى.

### الغاية النهائية

٣٤ - سيكون دور أية عملية مقبلة لدعم السلام في الصومال هو تقديم الدعم لحكومة الصومال الاتحادية في جهودها الرامية إلى توفير الحوكمة الفعالة عن طريق المساهمة في تهيئة بيئة سياسية وأمنية مواتية تتيح تعزيز الأمن وسيادة القانون وتوفير الخدمات الأساسية.

وستنطوي الغاية النهائية المتوخاة على استنفاد كبير للقدرات العسكرية والقدرات المتصلة بها لدى حركة الشباب وتناقض الخطر الذي تشكله على الصومال والمنطقة دون الإقليمية؛ وتحسين قدرات مؤسسات الدفاع الوطني والسلامة العامة وتعزيز تماسكها لكي تتمكن من تولى المسؤولية الرئيسية عن أمن الدولة ومواطنيها. ثم إن هذا سيسر توسيع سلطة حكومة الصومال الاتحادية لتشمل جميع أنحاء البلد وسيتمكّن من إقامة صومال مستقر وآمن يتمتع المواطنون فيه بإمكانية اللجوء إلى العدالة ويعيشون في ظل سيادة القانون.

### الأهداف الاستراتيجية

٣٥ - بناء على الجهود الرئيسي والغاية النهائية ستكون الأهداف الاستراتيجية لأية عمليات مستقبلية لدعم السلام كما يلي:

- (أ) ضمان سيادة الصومال وسلامته الإقليمية؛
- (ب) تعزيز قدرات مؤسسات الدفاع والسلامة العامة؛
- (ج) تقديم الدعم لإرساء حوكمة فعالة؛
- (د) تيسير إجراء الانتخابات العامة بحلول عام ٢٠١٦.

الهدف الأول: ضمان سيادة الصومال وسلامته الإقليمية

٣٦ - دعم الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية للتغلب على حركة الشباب وإضعافها عن طريق بسط سيطرة الحكومة تدريجياً في جميع أنحاء أراضي الصومال. وستتمثل الخطوة المنطقية التالية في هذا النهج المرحلي في استعادة المناطق الاستراتيجية المحاذية لساحل الصومال بحلول نهاية عام ٢٠١٣، أو، حسب ما تقتضيه الظروف، بهدف الحيلولة دون حصول حركة الشباب على عائدات من أنشطتها التجارية والإجرامية، فضلاً عن منعها من الحصول على إمدادات جديدة. ويمكن أن يعقب ذلك استرجاع المدن الداخلية الرئيسية المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وفي نهاية المطاف، استعادة السيطرة على كامل أراضي الصومال بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وهذا الجدول الزمني الممتد على سنتين ذو أهمية حاسمة، ولكن يمكن إعادة النظر فيه بصفة دورية حسب الظروف السائدة.

الهدف الثاني: تعزيز قدرات مؤسسات الدفاع والسلامة العامة

٣٧ - دعم حكومة الصومال الاتحادية على تعزيز قدرات مؤسسات الدفاع والسلامة العامة التابعة لها. وفي هذا السياق، ستكون الغاية النهائية لعملية دعم السلام هي مساعدة

قوات الأمن الوطني الصومالية على تنمية قدرتها كي تضطلع في نهاية المطاف بالمسؤولية الكاملة عن ضمان أمنها بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٨ - وينبغي أن تقوم حكومة الصومال الاتحادية، بفضل الدعم المقدم من عملية دعم السلام والشركاء الثنائيين، ببلورة خطة لبناء القدرات الوطنية تستند إلى الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار وتمهّد لنقل المسؤولية تدريجياً إلى قوات الأمن الوطني الصومالية. وينبغي أن يكون هذا التعزيز التدريجي للقدرات مرتبطاً بالأهداف المرجعية المتصلة بتوطيد عملية دعم السلام ونقل مهامها وخفضها تدريجياً ثم سحبها. وفي هذا الصدد، ينبغي وضع استراتيجية شاملة وخطة عمل لبناء قدرات الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية.

الهدف الثالث: المساعدة على إرساء حوكمة فعالة

٣٩ - دعم حكومة الصومال الاتحادية في تعزيز أداء المؤسسات الحالية وإنشاء مؤسسات جديدة حسب الاقتضاء للإشراف على إطار السياسات ذي الركائز الست الذي وضعته وتنفيذ هذا الإطار. وفضلاً عن ذلك، تقديم الدعم من أجل إعادة إنشاء الإدارات المحلية في المناطق التي استردتها الحكومة، وذلك في إطار التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء.

الهدف الرابع: تيسير إجراء انتخابات عامة بحلول سنة ٢٠١٦

٤٠ - مساعدة حكومة الصومال الاتحادية على تنظيم انتخابات عامة حرة ونزيهة بنجاح بحلول عام ٢٠١٦.

٤١ - وتحت إشراف حكومة الصومال الاتحادية، ينبغي تحديد المعايير المرجعية والجداول الزمنية والمسؤوليات المناسبة لتوجيه المساعي الرامية لتحقيق هذه الأهداف.

### مراحل عملية دعم السلام

٤٢ - مع مراعاة الجهد الرئيسي، والغاية النهائية والأهداف التي نوقشت أعلاه، ينبغي أن تنظر أية عملية مستقبلية لدعم السلام في اتباع نهج مرحلي:

المرحلة الأولى: استعادة الأراضي وإحكام السيطرة عليها (٢٠١٣-٢٠١٧)

في هذه المرحلة، تقدم عملية دعم السلام إلى قوات الأمن الوطني الصومالية الدعم من أجل استعادة الأراضي من حركة الشباب، وتدعم العملية حكومة الصومال الاتحادية في إقامة حكومة فعالة في المناطق المستردة. ومن المتوقع أن تسيطر

قوات الأمن الوطني الصومالية وعملية دعم السلام على كامل أراضي الصومال بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وذلك بغية إجراء انتخابات عامة بحلول عام ٢٠١٦. ويمكن إعادة النظر في هذه التواريخ حسب الظروف السائدة.

وتتداخل المرحلة الأولى مع المرحلة الثانية لأنه من المتوقع أن تبدأ عملية دعم السلام بنقل المسؤولية الأمنية عن بعض المناطق إلى قوات الأمن الوطني الصومالية بمجرد اكتسابها القدرة على تحمل هذه المسؤولية. وينبغي أن تحتفظ عملية دعم السلام بالقدرة على دعم قوات الأمن الوطني الصومالية عند الضرورة، حتى بعد اضطلاع هذه القوات بالمسؤولية.

المرحلة الثانية: نقل المهام وخفض العملية (٢٠١٦-٢٠١٨)

في هذه المرحلة، يزيد نقل المسؤوليات تدريجياً إلى قوات الأمن الوطني الصومالية، بشكل مرحلي ومنظم، إلى أن تتحمل قوات الأمن الوطني الصومالية المسؤولية الأولية عن أمن كامل أراضي الصومال بحلول سنة ٢٠١٨، أو قبل ذلك، حسب ما تقتضيه الظروف. وستحتفظ عملية دعم السلام بالقدرة على دعم قوات الأمن الوطني الصومالية في جميع أنحاء البلد، حتى تتمكن من الاستجابة إذا واجهت هذه القوات أي ضغوط في أي مكان. وتتكثف في هذه المرحلة الجهود الرامية إلى دعم الحكومة الفعالة وبناء قدرات قوات الأمن الوطني الصومالية.

وبالتزامن مع اضطلاع قوات الأمن الوطني الصومالية بمزيد من المسؤوليات، يمكن أن تبدأ عملية دعم السلام تقليص عدد قواتها وتعديل إمكاناتها.

المرحلة الثالثة: خفض العملية وسحبها (٢٠١٧-٢٠٢٠)

في هذه المرحلة، يتواصل تقليص العملية إلى حين مغادرة جميع القوات الصومال في نهاية المطاف بحلول عام ٢٠٢٠، أو قبل ذلك، حسب ما تقتضيه الظروف.

### الخيارات المتاحة لتشكيل بعثة مستقبلية

٤٣ - اتضح من التحليل الذي خضعت له بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن البعثة تواجه العديد من التحديات رغم النجاح الذي حققته حتى الآن. ومع أن حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة متفقون على أن ضرورة تحسين التنسيق والتعاون

بين حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي ومختلف كيانات الأمم المتحدة بشكل كبير، فإن العقبة الرئيسية التي تواجهها البعثة تتمثل في قلة الموارد.

٤٤ - فالموارد المتاحة حالياً للبعثة في إطار ترتيبات الدعم المحدودة التي توفرها الأمم المتحدة والشركاء الدوليون لن تسمح بالتوسع كثيراً في مناطق عمليات جديدة. وحكومة الصومال الاتحادية بحاجة للمساعدة التي تقدمها البعثة لقوات الأمن الوطني الصومالية من أجل استعادة كامل أراضي الصومال بحلول عام ٢٠١٥، في الوقت المناسب لإجراء الانتخابات العامة بحلول عام ٢٠١٦.

٤٥ - ولهذا خلص فريق الاستعراض إلى أن بقاء الأمور على ما هي عليه ليس خياراً مقبولاً. وقد درس الفريق مختلف الخيارات الإضافية وقرر أن يعرض على مفوضية الاتحاد الأفريقي ثلاثة خيارات لتتخذ فيها، وهي:

الخيار ١: نقل مهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الأمم المتحدة.

الخيار ٢: تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

الخيار ٣: إنشاء بعثة جديدة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

الخيار ١: نقل مهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الأمم المتحدة

٤٦ - نظراً إلى أن الاتحاد الأفريقي ليس قادراً على توفير تمويل يمكن التنبؤ به للبعثة، فقد طلب من الأمم المتحدة في عدة مناسبات في الماضي أن تضطلع بالمسؤولية عن عمليات السلام في الصومال. ووافقت الأمم المتحدة من حيث المبدأ على الاضطلاع بالمسؤولية عن عمليات السلام في الصومال، ولكنها أشارت إلى أن الظروف السائدة ليست مواتية بعد لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وبما أن حركة الشباب لا تزال تسيطر على أجزاء كبيرة من الإقليم في جنوب ووسط الصومال، فإن أي عملية لحفظ السلام تكون مكلفة بمساعدة قوات الأمن الوطني الصومالية على بسط سيطرتها على كامل الإقليم، ستسوجب ولاية لإنفاذ السلام، وقواعد اشتباك مُحكمة، وقدرات هجومية.

الخيار ٢: تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٤٧ - على النحو المبين أعلاه، لا تستطيع البعثة في الوضع الحالي توسيع منطقة عملياتها إلى حد كبير بسبب قلة الموارد المتاحة لديها. ولهذا، توجد فجوة كبيرة بين الدعم الذي يمكن أن تقدمه البعثة ونطاق ونسق وكثافة العمليات التي تتوخاها حكومة الصومال الاتحادية. ومن

أجل مساعدة حكومة الصومال الاتحادية على بسط سيطرتها على كامل الأراضي الصومالية، ستحتاج البعثة إلى المزيد من الأفراد فضلا عن عناصر مضاعفة القوة والعناصر المساعدة.

٤٨ - وإذا وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مجموعة تدابير دعم معززة تمكّن البعثة من زيادة نطاق ونسق وكثافة عملياتها ومن الحفاظ على هذا المستوى، فستتمكّن البعثة من توسيع منطقة عملياتها. غير أن هناك شرطا مسبقا يجب توفره لاتباع هذا الخيار وهو أن يكون الشركاء الدوليون للاتحاد الأفريقي مستعدين لتزويد البعثة بمجموعة تدابير دعم شاملة، بما في ذلك سداد تكاليف الأفراد النظاميين واللوجستيات. بما يضاهاى الدعم المقدم إلى بعثة من بعثات الأمم المتحدة، ولكن باستخدام مقاييس ومعايير معززة لإنفاذ السلام تمكّن البعثة من تنفيذ ولايتها في مدة زمنية معقولة.

الخيار ٣: إنشاء بعثة جديدة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

٤٩ - في إطار هذا الخيار، يمكن أن ينضمّ إلى عملية تابعة للاتحاد الأفريقي لدعم السلام (بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال) مكتب لبناء السلام تابع للأمم المتحدة في ترتيب هيكلي يضمن ما يلي:

(أ) اشتراك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في التوجيه السياسي والقيادة؛

(ب) أن تتيح الأمم المتحدة الموارد اللازمة للبعثة من أجل تنفيذ ولايتها؛

(ج) أن تحتفظ البعثة بسمة تعدد الأبعاد وبولاية تتيح لها استخدام مستويات القوة اللازمة لمساعدة حكومة الصومال الاتحادية على استرداد المناطق التي لا تزال تحت سيطرة حركة الشباب وتأمين تلك المناطق.

### الخيار الموصى به

٥٠ - بما أن بقاء الأمور على ما هي عليه ليس خيارا مقبولا، وبما أن الخيار ١ (عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة) ليس ممكنا في هذه المرحلة، فإن الخيارين المتبقيين هما الخيار ٢ (تعزير بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال) والخيار ٣ (إنشاء بعثة جديدة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة). وبما أن الخيار ٢ لا يعالج مشكلة تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على أساس يمكن التنبؤ به، فإن فريق الاستعراض يوصي باتباع الخيار ٣.

٥١ - إلا أن فريق الاستعراض يتوخى اتباع الخيار ٢ بوصفه ترتيبا مؤقتا ييسر الانتقال نحو إقامة بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تشمل إجراء تقييم تقني والاتفاق على

أساليب إدارتها وتشغيلها. وستتيح هذه الفترة الانتقالية أيضا إدخال التحسينات الضرورية على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك التكليف ولاية جديدة، وتعزيز طابعها المتعدد الأبعاد، وتوفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة مثل العناصر المضاعفة للقوة والعناصر المساعدة. وفي غضون ذلك، ستحتاج حكومة الصومال الاتحادية إلى الدعم لمواصلة الضغط على حركة الشباب، وخلاف هذا قد تبدأ في الانحسار المكاسب التي تحققت حتى الآن. وبما أن الاحتياجات معروفة ووسائل الدعم موجودة، فإن البعثة المعززة ستتمكن من إرساء نسقها بعد فترة قصيرة نسبيا من وصول الأصول الإضافية والعناصر المضاعفة للقوة والعناصر المساعدة إلى البعثة.

٥٢ - ولهذا يوصي فريق الاستعراض بإنشاء بعثة جديدة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وينبغي أن تضم هذه البعثة عملية لدعم السلام تابعة للاتحاد الأفريقي (بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال)، ومكتبا لبناء السلام تابعا للأمم المتحدة، ودعما مشتركا للبعثة.

٥٣ - ومن الضروري أن يقود البعثة المشتركة ممثل خاص مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يشترك في تعيينه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ويكون تابعا لكليهما. ويجب أن يحظى الممثل الخاص المشترك بدعم آلية تنسيق مشتركة تكفل الاتساق الاستراتيجي بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة.

٥٤ - وينبغي أن يكون مكتب الممثل الخاص المشترك قادرا على تحقيق التكامل والتنسيق بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة والدعم المشترك للبعثة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يرأس الممثل الخاص المشترك آلية تضم جميع الوظائف القيادية العليا من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وينبغي أن يشترك الممثل الخاص المشترك أيضا في رئاسة آلية تقوم بتنسيق الدعم الذي يقدمه جميع الشركاء الدوليون إلى حكومة الصومال الاتحادية، وذلك بالتعاون مع ممثل مناسب لحكومة الصومال الاتحادية.

٥٥ - وينبغي أن يقوم نائب للممثل الخاص، يعينه الاتحاد الأفريقي، بقيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيكون إسهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في البعثة المشتركة على شكل عملية متعددة الأبعاد لدعم السلام تضم أفرادا من المدنيين والشرطة والعسكريين، إلى جانب عنصر دعم، أحدهما للشؤون الإدارية والآخر للشؤون المالية. وقد سخر الاتحاد الأفريقي الكثير من الموارد خلال العقد الماضي لتنمية قدرات الأفراد العسكريين والشرطة والأفراد المدنيين في إطار الجهود التي بذلها لإنشاء قوة احتياطية أفريقية متعددة الأبعاد. وفي هذا الصدد، لاحظ فريق الاستعراض أن البعثة اكتسبت خبرة كبيرة إلى حد الآن، ويوصي

باتخاذ تدابير لضمان عدم اضمحلال القدرة المتعددة الأبعاد لعمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي في الانتقال إلى بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٥٦ - ويرى فريق الاستعراض أنه ينبغي أن يكون هناك تقسيم واضح للمهام بين عملية الاتحاد الأفريقي لدعم السلام ومكتب الأمم المتحدة لبناء السلام. ويمكن أن يضطلع مكتب بناء السلام بالمسؤولية عن دعم حكومة الصومال الاتحادية في مجال بناء السلام والحوكمة وسيادة القانون. أما بعثة الاتحاد الأفريقي فستسعى لتحقيق الأهداف الأربعة التي نُوقشت سابقاً. وستتطلب عملية دعم السلام المتعددة الأبعاد التي سيقوم بها الاتحاد الأفريقي، في جملة أمور، القدرة على تحليل البعثات والتخطيط لها؛ وتوفير تحليلات سياسية وتقديم التقارير؛ وتمثيل البعثة على المستوى دون الوطني لدى السلطات المحلية؛ وإعداد مواد إعلامية والترويج لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وضمان الحفاظ على السلوك والانضباط وبلورة استراتيجية لحماية المدنيين. وهذا التقسيم الواضح للمهام، استناداً إلى ولاية كل من الكيانين، من المتوقع أن يمكن من تفادي احتمال ازدواجية المهام وتداخلها بين عملية دعم السلام ومكتب بناء السلام. وينبغي أن تكون آلية التنسيق المشتركة التي يشرف عليها مكتب الممثل الخاص المشترك قادرة أيضاً على معالجة ما قد يظهر من مجالات التداخل المحتمل في المهام.

٥٧ - وينبغي دعم البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بهيكل لدعم البعثة يقدم الدعم إلى مكتب الممثل الخاص المشترك، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبعثة السياسية الخاصة أو مكتب بناء السلام التابعين للأمم المتحدة.

٥٨ - ولاحظ فريق الاستعراض أن التجارب الماضية أظهرت أن هذه الترتيبات الهيكلية المشتركة تنطوي على تحديات خاصة بها وتكاليف مرتفعة في ما يتصل بالمعاملات لكل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يرى فريق الاستعراض أنه ينبغي التصدي لهذه التحديات واستيعاب تكاليف المعاملات من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٥٩ - ولكن فريق الاستعراض يوصي، في غضون ذلك، بأن يستكشف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة طرائق تقديم مجموعة تدابير دعم معززة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويتصور فريق الاستعراض انتقالاً تدريجياً خلال إطار زمني مدته ١٢ شهراً اعتباراً من تاريخ الولاية المقبلة. وأثناء هذه الفترة الانتقالية، ستواصل البعثة المعززة عمليات إنفاذ السلام في إطار ولاية قوية. وينبغي أن تشمل طرائق الانتقال إلى البعثة المعززة والبعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في المستقبل ما يلي:

(أ) العناصر المضاعفة للقوة وعناصر التمكين اللازمة للبعثة لتيسير مواصلة استرجاع الأراضي وبسط السيطرة على المناطق الخاضعة لحركة الشباب.

(ب) أفرقة خاصة للتدريب يمكنها بناء قدرات المؤسسات الصومالية المعنية بالدفاع الوطني والسلامة العامة.

(ج) قدرات مدنية معززة لتيسير ودعم جهود حكومة الصومال الاتحادية الرامية إلى إعادة بسط الحوكمة الفعالة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة في المناطق المسترجعة.

(د) سداد تكاليف الأفراد النظاميين من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

(هـ) مع مراعاة الحاجة إلى الاتساق وإمكانية التنبؤ فيما يتعلق بالدعم المقدم إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية، يوصي فريق الاستعراض بأن يشترك الممثل الخاص لرئيسة المفوضية مع ممثل مناسب عن حكومة الصومال الاتحادية في رئاسة آلية لتنسيق الدعم الذي يقدمه جميع الشركاء الدوليين إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية.

٦٠ - وخلال هذه الفترة، ينبغي أن تولد المفوضية أوجه التأزر الضرورية بين هيكل السلام والأمن الأفريقي وهيكل الحوكمة في أفريقيا. وهذا من شأنه أن يوسع نطاق مشاركة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتتجاوز التدخلات المتعلقة بالسلام والأمن، وتشمل التدخلات اللازمة المتعلقة بالحوكمة، تمشيا مع إطار السياسات ذي الركائز الست الذي وضعته حكومة الصومال الاتحادية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنسق إدارة الشؤون السياسية وإدارة السلام والأمن جهودهما وفقا لذلك.

٦١ - ومن أجل تعزيز فعالية العمليات المشتركة بين قوات الأمن الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ينبغي أن يطلب الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ما يلي:

(أ) أن يعلق الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة المفروض على الصومال التي ستمكن حكومة الصومال الاتحادية من إعادة تزويد وإمداد نفسها بالفتنة اللازمة من الأسلحة؛

(ب) أن يأذن بقيام مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتقديم الدعم اللوجستي، من الاشتراكات المقررة، إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية.

## الضميمة الثانية

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

## بيان

اتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه ٣٥٦ المعقود في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ القرار التالي بشأن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال:

## إن المجلس،

- ١ - يحيط علماً بتقرير المفوضية عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (PSC/PR/2(CCCLVI))؛
- ٢ - يشير إلى قراراته وبياناته الصحفية السابقة بشأن الحالة في الصومال، وبخاصة إلى البيان الصحفي PSC/PR/COMM(CCCXXXVII) الصادر عن اجتماعه ٣٣٧ المعقود في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الذي أعرب فيه المجلس عن دعمه الكامل لقرار المفوضية إجراء استعراض استراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومدى تنفيذها لولايتها، والبيان PSC/PR/COMM.1(CCCL) الصادر عن اجتماعه ٣٥٠ المعقود في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الذي أحاط أثناءه المجلس علماً بالنتائج الأولية التي توصل إليها الاستعراض، وشدد على ضرورة أن تفضي هذه العملية إلى تعزيز فعالية البعثة وتقوية تنسيقها، وكذلك على حتمية معالجة مسألة إيجاد التمويل المستدام والممكن التنبؤ به للمرحلة المقبلة من عمل البعثة؛
- ٣ - يكرر التزامه بوحدة الصومال وسلامته الإقليمية وسيادته؛
- ٤ - يرحب بالمكاسب الأمنية المستمرة التي يتم تحقيقها في البلد على يد قوات الأمن الوطنية الصومالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية. ويثني المجلس مرة أخرى على البعثة، لإسهامها البارز في تحسين الأمن في الصومال، وتحقيق الاستقرار في البلد، والنهوض بعملية المصالحة، ويحيط علماً مع الارتياح بانتقال الممثل الخاص لرئيسة المفوضية، محمد صالح النضيف، إلى مقديشو، وبالانتهاج من نشر وحدة جيبوتي في القطاع ٤، وبالنشر الوشيك لوحدة سيراليون في القطاع ٢. ويكرر المجلس الإعراب عن تقديره للبلدان المساهمة بقوات في البعثة (أوغندا، وبوروندي، وجيبوتي، وكينيا)، وللبلدان المساهمة فيها بقوات من الشرطة (أوغندا، ونيجيريا، والبلدان التي تقدم فرادى ضباط الشرطة)، وكذلك لإثيوبيا، على التزامهم وتضحياتهم. ويكرر المجلس كذلك

الإعراب عن تقديره للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين، ولا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة، على إسهامهم القيم في جهود السلام والمصالحة في الصومال؛

٥ - يشير إلى التقدم الهائل المحرز في العملية السياسية وعملية المصالحة في الصومال. ويشدد المجلس على أن الصوماليين، ولا سيما زعماءهم السياسيين والدينيين وزعماء العشائر، يتحملون المسؤولية الرئيسية عن توطيد السلام والأمن في بلدهم، ويحث بقوة القيادة السياسية الصومالية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، حرصاً على أعلى مصالح الصومال، على مواصلة إبداء القيادة المتفانية والتصميم ووحدة الهدف، حيث أنه في غياب هذه الخصال، لن يمكن أي قدر من المساعدة الخارجية من توطيد المكاسب التي تحققت في الصومال؛

٦ - يجدد تأكيد دعم الاتحاد الأفريقي الكامل لحكومة الصومال الاتحادية والتزامه بمواصلة مساعدتها في جهودها من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الركائز الست التي وضعتها الحكومة؛

٧ - يرحب بنتائج الاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته المفوضية للبعثة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالجهد الرئيسي، والغاية النهائية، والأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي في الصومال. ويحيط المجلس علماً بالخيارات الثلاثة الواردة في تقرير الاستعراض بشأن تشكيل البعثة في المستقبل (الفقرات من ٤٣ إلى ٤٩)، وهي: (١) تسليم البعثة إلى الأمم المتحدة، و (٢) تعزيز البعثة، و (٣) إنشاء بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، مع اتخاذ الخيار ٢ كمرحلة انتقالية في هذا السيناريو. ويكرر المجلس تأكيد موقف الاتحاد الأفريقي الثابت بشأن ضرورة أن يأذن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تمسحاً مع مسؤوليته الأساسية على صون السلم والأمن الدوليين، بنشر عملية للأمم المتحدة في الصومال، تتولى مهام البعثة، وتدعم تحقيق الاستقرار الطويل الأجل وإعادة إعمار البلد؛

٨ - يؤيد، في ضوء الحقائق والمعوقات الراهنة، وكرتيب مؤقت، التوصية بتعزيز البعثة على النحو الوارد في الفقرتين ٤٧ و ٤٨، و الفقرات من ٥٩ إلى ٦١ من تقرير الاستعراض، التي تتطلب من البعثة بخاصة أن: (أ) تحافظ على موقف قوي، مع ما يلزم من العناصر المضاعفة للقوة وعناصر التمكين، من أجل تيسير استرداد المناطق التي لا تزال تحت سيطرة حركة الشباب، و (ب) تنشئ أفرقة خاصة للتدريب من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الصومالية المعنية بالدفاع الوطني والسلامة العامة، و (ج) تعزز قدرتها المدنية على دعم الجهود

التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية لإعادة بسط الحوكمة الفعالة، والنهوض بالمصالحة وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وكفالة تقديم الخدمات في المناطق المسترجعة؛

٩ - يشير إلى ولاية البعثة على النحو الوارد في بيانه (PSC/PR/COMM(LXIX) الصادر عن اجتماعه التاسع والستين، المعقود في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويقرر المجلس، نظرا لتطور الحالة والحاجة إلى تعزيز المكاسب التي تحققت وفقا للمعايير المبينة في الفقرة ٨ أعلاه، أن تكون البعثة، بصفتها عملية متعددة الأبعاد لدعم السلام، بعثة مكلفة بما يلي:

(أ) اتخاذ جميع التدابير اللازمة، حسب الاقتضاء، وبالتنسيق مع المؤسسات الصومالية المعنية بالدفاع الوطني والأمن العام، للحد من الخطر الذي تشكله حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة المعارضة،

(ب) المساعدة في تعزيز وتوسيع نطاق سيطرة حكومة الصومال الاتحادية على إقليمها الوطني،

(ج) مساعدة حكومة الصومال الاتحادية في تهيئة ظروف الحوكمة الفعالة والمشروعة في جميع أنحاء الصومال، عن طريق تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، في مجالات الأمن، بما في ذلك حماية المؤسسات الصومالية والهياكل الأساسية الرئيسية، والحوكمة، وسيادة القانون وتوفير الخدمات الأساسية،

(د) القيام، في حدود قدراتها وحسب الاقتضاء، بتقديم الدعم التقني وغيره من أوجه الدعم من أجل تعزيز قدرات مؤسسات الدولة الصومالية، ولا سيما مؤسسات الدفاع الوطني والسلامة العامة والخدمة العامة،

(هـ) دعم حكومة الصومال الاتحادية في إقامة المؤسسات اللازمة وتهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بحلول عام ٢٠١٦، وفقا للدستور المؤقت،

(و) التنسيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والقيام، حسب الاقتضاء وفي حدود قدراتها، بتيسير المساعدة الإنسانية في الصومال، وكذلك إعادة توطين المشردين داخليا وعودة اللاجئين،

(ز) تيسير الدعم المنسق المقدم من المؤسسات والهياكل المعنية التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في الصومال،

(ح) توفير الحماية لموظفي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومنشآتهما ومعدآتهما، بما في ذلك الحق في الدفاع عن النفس؛

١٠ - يعرب عن تقديره لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الدعم الذي قدمه للبعثة على النحو المنصوص عليه في قراراته ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، و ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، و ٢٠٧٣ (٢٠١٢)، والذي تم إيصاله عن طريق مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويرحب المجلس بعلاقة العمل الجيدة والتعاونية التي تربط بين البعثة ومكتب دعم البعثة؛

١١ - يدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى أن يأذن بتعزيز مجموعة تدابير الدعم المقدمة للبعثة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية. ويدعو المجلس كذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى أن يكفل أن تشكيل بعثة الأمم المتحدة المتوخاة في الصومال، على النحو المتوقع في سياق الاستعراض الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في الصومال، لا يعرقل ولا يقيد بأي شكل من الأشكال قدرة مكتب دعم البعثة ومرونته في تقديم الدعم للبعثة دون قيود وفقا لولايتها على النحو المبين أعلاه، ولا سيما في القيام بعمليات إنفاذ السلام؛

١٢ - يؤكد الحاجة إلى بذل جهود فعالة ومنسقة ترمي إلى تأمين ساحل الصومال الحرمان حركة الشباب من الوسائل والموارد اللازمة لتنفيذ أنشطتها الإرهابية. وفي هذا الصدد، وإذ يضع المجلس في الاعتبار الاحتياجات البحرية للبعثة، على النحو المبين في المفهوم الاستراتيجي لعملياتها المقبلة، الذي اعتمده المجلس في اجتماعه ٣٠٦ المعقود في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (PSC/PR/COMM.(CCCVI))، وضرورة بناء قوة صومالية لحفر السواحل تتوفر على القدرات المطلوبة، يطلب المجلس إلى المفوضية أن تجري المشاورات اللازمة مع الحكومة الصومالية، مع مراعاة موقفها بشأن هذه المسألة، بهدف التوصل على وجه السرعة إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما، وذلك لتيسير تعبئة الدعم الدولي، بما فيه دعم الأمم المتحدة؛

١٣ - يطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع التسليم بالمسؤولية السيادية للصومال على بناء مؤسستها المعنية بالدفاع والسلامة العامة بنفسها، أن يأذن باتخاذ تدابير لضمان دعم يمكن التنبؤ به لتنمية قطاع الأمن الصومالي، مع توفير القدر الكافي من الرقابة المدنية والإدارية عليه، بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي الأساسي إلى القوات الصومالية التي تنفذ عمليات مشتركة مع قوات البعثة، فضلا عن تزويدها بالأسلحة في إطار من الشفافية والانضباط، ولا سيما رفع حظر الأسلحة المفروض على الصومال فيما يتصل بقوات الأمن الوطني الصومالية، مع الحفاظ على ذلك الحظر على الجهات الفاعلة غير الحكومية؛

١٤ - يشدد على أن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل وإعادة الإعمار في الصومال يتطلبان المشاركة الفعالة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالخطوات التي تتخذها المفوضية من أجل إشراك الأمم المتحدة لتيسير زيادة وتعزيز تنسيق الجهود بين الاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال، قصد توطيد المكاسب الأمنية التي تحققت على أرض الواقع وهيئة بيئة تمكّن من إعادة الإعمار وبناء السلام؛

١٥ - يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين إلى تقديم كل ما يلزم من الدعم المالي والتقني والاقتصادي إلى الصومال لتيسير جهود الانتعاش، وتحسين سبل العيش، وتوفير ظروف استدامة السلام والأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى المفوضية أن تقوم، في إطار مبادرة التضامن الأفريقي، بتعزيز جهودها الرامية إلى تعبئة مزيد من دعم الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية التابعة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية، مع الأخذ في الاعتبار فيما يتعلق بهذا الأخير أن الماشية تظل قطاعا رئيسيا في الاقتصاد الصومالي وفي سبل عيش السكان. ويطلب المجلس أيضا إلى المفوضية أن تتخذ خطوات للإشراك الفعلي للشركاء الدوليين والمؤسسات المالية، وتحديدًا مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الإقليمية المعنية، وذلك لتكثيف جهودها في دعم الصومال. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالزيارة التي قام بها مؤخرا فريق من مصرف التنمية الأفريقي إلى مقديشو بدعم من الاتحاد الأفريقي؛

١٦ - يطلب إلى رئيسة المفوضية أن تحيل هذا البيان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل التماس تأييده، وأن تشرك جميع شركاء الاتحاد الأفريقي بنشاط في تعبئة المزيد من الدعم لتنفيذ الولاية المنقحة للبعثة؛

١٧ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.